مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

5 May 2005
Arabic
Original: English

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"

تقرير مقدم من تركيا

مقدمة

١ - تؤيد تركيا نزع السلاح الشامل على النطاق العالمي، كما تدعم كل الجهود المبذولة في مجال تعزيز الأمن الدولي عن طريق تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

٢ - لا تملك تركيا أية أسلحة دمار شامل، كما أنها لا تنوي تطوير برامج لحيازة أسلحة من هذا النوع. وانطلاقا من هذا الموقف، أصبحت تركيا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٩، وفي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٠. وتركيا طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ عام ١٩٩٧، واتفاقية الأسلحة البيولوجية منذ عام ١٩٧٤. وفي عام ١٩٩٦، أصبحت تركيا عضوا مؤسسا لاتفاق واسنار بشأن مراقبة تصدير الأسلحة التقليدية والبضائع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج. وانضمت تركيا إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في عام ١٩٩٧، وكذا إلى لجنة زانغر في عام ١٩٩٩، ومجموعة موردي المواد النووية ومجموعة استراليا في عام ٢٠٠٠.

٣ - وعدم الانتشار ونزع السلاح عمليتان متداعمتان تتطلبان إحراز تقدم متواصل لا رجعة فيه. وما زالت تركيا ملتزمة بالكامل بتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة ومقررات عام ١٩٩٥ إلى جانب الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وبخاصة الخطوات العملية الـ ١٣. وفيما يلي آراء تركيا حول الخطوات الـ ١٣.

130505 130505 05-33532 (A)
0533532

دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ

٤ - تولي تركيا أهمية قصوى لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب الآجال. كما تهيب تركيا بجميع الدول التي لم توقع بعد المعاهدة و لم تصدقها أن تفعل ذلك دون تأخير ولا شروط، وخاصة الدول الـ ١١ المطلوب تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

الوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية

٥ - في انتظار دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، تحث تركيا كافة الدول على الالتزام بالوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية وعلى الامتناع عن أي عمل يتعارض مع الواجبات والأحكام الواردة في المعاهدة.

المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

٦ - تعرب تركيا عن أسفها لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من اعتماد برنامج عمل منذ عام ١٩٩٨. كما يحدوها الأمل في أن يتم تجاوز المأزق الحالي بفضل برنامج عمل متوازن يشتمل، في إطار ولاية شانون، على مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها فعلا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. وتعتقد تركيا أن خطوة من هذا القبيل من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

الهيئة الفرعية المعنية بنزع السلاح النووي

٧ - تقر تركيا بضرورة إنشاء هيئة فرعية ملائمة داخل مؤتمر نزع السلاح، تتمثل ولايتها في التعامل مع مسألة نزع السلاح النووي كما أنها تدعم المقترحات الرامية إلى الإنشاء الفوري لهيئة من هذا القبيل.

عدم الرجعة في نزع السلاح

٨ - ترى تركيا أن تطبيق مبدأ عدم الرجعة على نزع السلاح النووي من المكونات الأساسية في عملية الحد من الأسلحة على الصعيد الدولي.

الدول الحائزة للأسلحة النووية - الإزالة الكاملة للترسانات النووية

٩ - ترى تركيا أن تعهدا لا لبس فيه من قبل كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى جانب الدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تملك قدرات

نووية، بالقضاء على ترساناتها النووية، يعد شرطا أساسيا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي العام والشامل.

معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية

١٠ - ترى تركيا، وهي ترحب بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، الموقعة في موسكو سنة ٢٠٠٢، أن التخفيض من الترسانات النووية الاستراتيجية ينبغي أن يصبح شفافا ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه وفقا للأهداف والمبادئ المتفق عليها في إطار معاهدتي تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الثانية والثالثة.

المبادرة الثلاثية

١١ - تؤيد تركيا إنجاز المبادرة الثلاثية وتنفيذها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الاستقرار والأمن الدوليان

١٢ - تقر تركيا بأهمية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية الذي يتم التوصل إليه بحرية، وبأهمية الإعلانات الانفرادية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تمتلك مثل هذه الأسلحة، حيث يشكل ذلك تأكيدات أمنية وتدابير بناء ثقة.

١٣ - وعلاوة على ذلك، تعترف تركيا، كما هو مبين في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، ''بالمصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الحصول على ضمانات للأمن''. وكما ورد في القرار ذاته ترى تركيا أن مشاغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مشروعة، وأنه ينبغي ''أن تتخذ، بالاقتران مع انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تدابير مناسبة أخرى لصون أمنها''. وترى تركيا، وهي تعترف باستمرار قيمة تدابير بناء الثقة، مثل الإعلانات الانفرادية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن التدابير الأخرى المذكورة أعلاه يجب أن تتمثل في تأكيدات أمنية ملزمة قانونا وأن هذه التدابير ستُتمم نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعززه.

١٤ - وفي إطار تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، تولي تركيا أيضا أهمية بالغة لقيمة المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل، المنشأة على أساس ترتيبات بين دول المنطقة المعنية. وتهيب تركيا بدول الشرق الأوسط أن تنشئ منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، يمكن التحقق منها فعلا.

١٥ - وترحب تركيا أيضا بإعلان الدول الخمس في آسيا الوسطى عن توصلها إلى اتفاق بشأن نص معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شهر فبراير ٢٠٠٥.

تحويل المواد الانشطارية النووية من الاستعمال العسكري إلى أنشطة نووية سلمية

١٦ - تحث تركيا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحول المواد الانشطارية النووية في ترساناتها، حسب الاقتضاء، من الاستعمال العسكري إلى أنشطة نووية سلمية تكون خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك في إطار اتفاقات الضمانات الطوعية.

نزع السلاح العام والكامل

١٧ - حث مجلس الأمن، في قراره ٩٨٤ (١٩٩٥) كافة الدول، كما هو منصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على مواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي وبشأن عقد معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية مشددة وفعالة.

١٨ - وفي هذا السياق، ينبغي أن يظل نزع السلاح الكامل غاية أساسية قابلة للتطبيق. وتركيا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير حائزة لأسلحة نووية، فإنها تؤيد الجهود الرامية إلى بلوغ هذه الغاية، وتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، ومبدأ عدم الرجعة والشفافية، والتحقق من التخفيضات وكذلك إجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة غير الاستراتيجية.

إعداد التقارير

١٩ - أعدت تركيا هذا التقرير كي تفي بالتزامها الناشئ عن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن ”مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين“.

تطوير القدرة على التحقق

٢٠ - تعتبر تركيا نظام الضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية جزءا أساسيا من النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ويُعد اعتماد وتنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها، على الصعيد العالمي، شرطا أساسيا لنظام ضمانات يتسم بالفعالية والمصداقية. وتعرب تركيا عن أسفها لأن عدد اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية النافذة فعلا ما زال دون المستوى المطلوب. وتؤيد تركيا، بوصفها طرفا في اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي البروتوكول الإضافي الملحق به، كل المبادرات الرامية إلى تعزيز سلامة وسلامة الإمدادات النووية. وبعبارة أخرى ينبغي ألا تستغل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كغطاء لتطوير أسلحة نووية.

٢١ - هذا وتلاحظ تركيا بقلق وجود شبكات إمداد غير مشروعة، وهي تؤيد قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

٢٢ - وتؤيد تركيا مقترح الأمين العام للأمم المتحدة باعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي بوصفه معيارا عالميا للتحقق من الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.